https://doi.org/10.61353/ma.0160247

استراتيجية الأمن الوطني العراقي في مكافحة الإرهاب وأثره في الأمن الدولي

ا.م .د. رشا يحيى عبيس هاني
كلية العلوم السياسية - جامعة الكوفة
rashay.almsalimawi@uokufa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2024/2/19 تاريخ ارجاع البحث 2024/3/1 تاريخ قبول البحث 2024/3/18

إنّ استراتيجية الأمن الوطني العراقي في مكافحة الإرهاب تمثل مبدأ مستقبلي لمسألة الأمن الدولي بمفهومه الواسع، اذ ان الدور الذي يلعبه الامن الوطني العراقي والذي يتضمن أمن الدولة السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي والذي يأخذ في اعتباراته الحقائق السياسية الوطنية وما يحدث في الجوار وعلى المستوى الإقليمي والدولي يجعله قادراً على تحديد مصادر تهديد الأمن الوطني بأشكالها كافة وتقييم احتمالاتها ودرجة خطورتها حتى يصار إلى تحديد الخيارات التي من شأنها احتواء مصادر التهديد أمّا بالحد من قوة تأثيرها أو من خلال تحييدها وإخراجها من دائرة المواجهة أو بمواجهتها بشكل مباشر أو غير مباشر ومن ثم وضع السياسات والخطط والبرامج التنفيذية اللازمة للتعامل معها لتحقيق أفضل درجات تأمين الدولة وحماية مصالحها، وبالتالي توفير جزء كبير من الجهد الدولي الساعي للحفاظ على الامن الدولي بشكل عام.

الكلمات المفتاحية : الأمن الوطني، مكافحة الإرهاب، استراتيجية، الأمن الدولي.

The national security strategy is a comprehensive and future vision of the issue of security in its broad sense ،which includes the political ، military ،economic and social security of the State ،which takes into account national political realities and what is happening in the neighborhood and at the regional and international level ،and is able to identify the sources of threat to national security in all its forms. Assess their potential and severity so that options can be identified that would contain the sources of threat either by reducing their impact or by neutralizing them and removing them from confrontation or confronting them directly or indirectly and thereby developing the policies ،plans and operational programs necessary to deal with them to achieve the best degree of State security and protection of its interests.

Keywords: National security, Counter-Terrorism, Strategy, International Security.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160247

المقدمة

تحاول هذه الدراسة إيجاد رابطة بين عوامل القوة الوطنية في استراتيجية الأمن الوطني العراقي بأركانه المختلفة ودوره في مكافحة الإرهاب، وبالرجوع إلى المفاهيم والمعطيات فانّ الأمن الوطني العراقي يشكل لبنة أساسية من لبنات بناء الامن الدولي وذلك بسبب الموقع الاستراتيجي والدور المهم الذي يفرضه موقع العراق الاستراتيجي وكثرة خيراته التي جعلته مطمعاً لكل القوى الإقليمية والدولية عبر المراحل التاريخية وترتبط بسلامة أراضيه بغض النظر عن النظام السياسي الحاكم فيه، وثانيهما مبدأ متحرك أو متغير ويرتبط بالأهداف السياسية للنظام السياسي ونوعية القيادة فيه وما تضعه هذه القيادة من أهداف ومبادئ ووسائل لتحقيق هذه الأهداف.

أولا/ أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي يتمتع به الامن الوطني العراقي من خلال استراتيجيته في مكافحة الإرهاب وتحقيقا لعوامل القوة الوطنية التي يمتلكها العراق في صياغة استراتيجيته للأمن الوطني العراقي تكون مؤثرة في تحقيق الامن الدولي لتكون مُحكمة ومتماسكة ومرنة وذات رؤية مستقبلية دولية استباقية لغرض مواجهة تحديات الارهاب الداخلية والخارجية ضمن بيئة المنطقة الاستراتيجية المعقدة والمتغيرة، فضلاً عن بيان نقاط القوة والضعف، وتشخيص أهم التحديات والمعوقات التي ترافق عملية صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي والتي من شأنها أن تؤثر في تنفيذ وتطبيق الاستراتيجية.

ثانيا/ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى اجراء تحليل علمي لمراحل بناء استراتيجية الأمن الوطني العراقي ودوره في مكافحة الإرهاب وبيان أثر ذلك على الأمن الدولي، وبيان التحديات الاستراتيجية التي تواجه الدولة العراقية على المستوى الداخلي والخارجي.

ثالثا/ فرضية البحث :

يُبنى البحث على فرضية مفادها ان للأمن الوطني العراقي ودورة في مواجهة الإرهاب علاقة تأثير وتأثر بما يحصل في البيئة الاستراتيجية الأمنية الدولية وبذلك فهو يرتبط بالأمن الدولي ويتأثر به ويؤثر فيه.

رابعا/ إشكالية البحث:

تكمن إشكالية هذه الدراسة في كون ان الأمن الوطني العراقي يواجه مجموعة كبيرة من التهديدات والتحديات في مختلف القطاعات، في ظل بيئة استراتيجية داخلية وخارجية متقلبة وشديدة التعقيد، والتي قد يتطلب وجود استراتيجية أمن وطني فاعلة لاستيعاب كل تلك التحديات وحشد الموارد والطاقات لمواجهتها، فعلى الرغم من تصنيف العراق بأنّه من الدول ذات القدرات الديموغرافية والاقتصادية والجغرافية فهو يحاول بناء استراتيجية للأمن الوطني تتعامل مع التهديدات والمخاطر وتؤثر في دعم وتحقيق الأمن الدولي، ومن تلك

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

التحديات، التحديات الجيوستراتيجية، وعدم توظيف عوامل قوته الوطنية، وبالتالي عدم تطبيق تلك الاستراتيجية.

خامسا/ مناهج البحث:

تقتضي ضرورة البحث العلمي ولمعالجة إشكالية هذه الدراسة استخدام المنهج التحليل النظمي الذي يقوم على تحليل استراتيجية الأمن الوطني العراقي والكشف عن دورها في مكافحة الإرهاب والتأثير بالأمن والسلم الدوليين.

سادسا/ هيكلية البحث :

ينطلق البحث من ثلاث مطالب وهي المطلب الأول الأهداف التي يسعى الامن الوطني العراقي الى تحقيقها والمطلب الثاني هو عوامل القوة التي يمتلكها الامن الوطني العراقي لتحقيق استراتيجيته و المطلب الثالث هو الدور المستقبلي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي ودورها في دعم الأمن الدولي.

المطلب الأول
الأهداف الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي

ترتكز القاعدة الاساسية لنجاح أيّ استراتيجية وطنية فعالة في المستوى الداخلي على وضع أهداف واضحة ومدروسة لكافة مؤسسات الدولة وكلاً حسب مسؤولياته واختصاصاته لا سيما مؤسسات النظام السياسي المتكامل في ضوء رؤية ذات نسق متكامل إذ يسعى الأمن الوطني العراقي إلى تحقيق الأهداف السياسية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الأمنية وكالآتي: .

أولا-الأهداف السياسية:

تتضح هذه الاهداف من خلال الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، ككيان مؤثر في إطار الواقع الإقليمي، مع الرغبة للتأثير في الواقع الدولي وهو ذو هدفين، الأول يتعلق بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع، إمّا الهدف الآخر فيتصل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة ومواردها ومدى تطابقها أو تعارضها مع مصالحها مُحكمة بمجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أوليات المصالح الأمنية واسبقياته، ومن مظاهر سيادة الاستقرار والأمن في الدولة قوة النظام السياسي وهيبته واستقرار علاقته بالشعب باعتباره القاعدة التي يستند اليها النظام السياسي[1].

إنّ مسؤولية تنفيذ ونجاح سياسة استراتيجية الأمن الوطني هي مسؤولية كبيرة وعظيمة لكل من يتولاها، ويتم تقسيم المهام فيها لغرض الوصول إلى تفاصيل قد تغيب عن المحاور الأخرى بما ينتج معه تكامل الرؤية ووضوح المهام والواجبات التي يؤدونها بما يخدم الأمن الوطني[2].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وإنّ العراق اليوم بأمس الحاجة إلى الابتعاد عن التباين المذهبي والقومي بين أفراد الشعب والذي يُعدُّ وجوده طبيعياً ومألوفاً في كل المجتمعات لكي يشرع البلد بانطلاقته المؤجلة منذ عقود، ويتمكن من تبوء دوره ومكانته التي يستحقها والتي تنسجم مع قدراته المادية والبشرية ووزنه الجيوبولتيكي وعمقه التاريخي[3]، ومن خلال ذلك يمكن تحديد بعض الأهداف السياسية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي، وكما يأتي:

1. ترسيخ الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي: أنّ تحقيق الاندماج الوطني سيرتكز بالضرورة على مبادئ أساسية منها العدالة والمساواة، فضلاً عن استكشاف الحلول على أساس الحوار الوطني الهادف والقبول الوطني بالشراكة في الوطن الواحد كقيمة عليا موحدة، وعلى أساس وضع حلول سياسية واقتصادية وتنموية تفضي إلى الثقة بين أبناء الوطن الواحد، مما يساعد في تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي والذي يُعدُّ أحد أهداف استراتيجية الأمن الوطني العراقي[4]. فضلاً عن ذلك ، فإنَّ اهتمام النخب السياسية والفكرية بالهوية الوطنية ونقدها لطغيان الهويات الفرعية عليها، ومن هنا أيضاً جاء التعبير عن اهتمام استراتيجية الأمن الوطني العراقي في التأكيد على أهمية ودور الهوية الوطنية في تعزيز وتوطيد الأمن في العراق والتأكيد في المقابل على أنّ ضعف الهوية الوطنية والتخندق الطائفي والقومي يمثل أحد المخاطر التي تهدد الأمن الوطني التي يجب معالجتها راهناً ومستقبلاً، لذلك فإنّ الأخطار الناجمة عن ضعف الهوية الوطنية تتطلب، كما تشير الاستراتيجية العمل على تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة لدى أفراد المجتمع[5].
2. تحقيق وحماية الديمقراطية: تستند الديمقراطية على التداول السلمي للسلطة، من خلال توافر أسس العلاقة السلمية ما بين الحاكم والمحكوم ومن ثم الإسهام في تحقيق الشرعية الدستورية وضمان الاستقرار السياسي وتضييق سبل وأطر العنف في العمل السياسي والذي من شأنّه إضعاف الأمن الوطني، أمّا التعامل المبني على القسر والإقصاء والاستبعاد، من شانّه أن يفاقم عنفاً جديداً ومن كل المستويات خاصة عندما تتعامل السلطة مع مطالب شعبية واسعة باستعلاء وعندها يسود العنف سيغيب الأمن بمعناه الحقيقي، فإذا كان من صميم الديمقراطية أنّ يكون الحكم للشعب، فإنّ الاستناد للشعب في تحديد أو تقرير سياسة ما وتنفيذها سيكون عاملاً في ارتكاز النظام السياسي على قوة الشعب التي هي من المقومات الأساسية لأيّ أمن وطني حقيقي[6].
3. الحفاظ على السيادة الوطنية: يمكن القول إنّ أغلب دول الجوار لديها مصالح حيوية في العراق وتسعى إلى تحقيقها بوسائل مختلفة مباشرة وغير مباشرة، مشروعة وغير مشروعة، وأنّ التطابق في الإرادات والتوجهات لا يعني خضوع واستسلام خارج قواعد التعامل الدولي بين دول ذات

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160247

سيادة، والعمل على حماية السيادة الوطنية هي القوة المحددة والدافعة لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة، فالمصلحة الوطنية هي الحفاظ على وجود العراق بأقصى الطاقات المتاحة سواءٌ بالجهد الوطني أو الجهد المضاف من قبل الدول الصديقة[7].

وإنّ السيادة تُعدُّ ركيزة لوجود الدولة وهيبتها القانونية والسياسية وعلى كافة الأصعدة عالمياً وإقليمياً ومحلياً، بمعنى أن الدولة لا تخضع عند مباشرتها لخصائص السيادة لأيّ سلطة خارجية أياً كانت طبيعتها وشكلها إلا برضاها واستجابة لمصالحها الوطنية، والتي تكون مسؤولية الحفاظ عليها واجبة على الحكومة لتعزز بها الأمن الوطني[8].

4. تحقيق أهداف السياسة الخارجية: جاء في المادة الثامنة من دستور جمهورية العراق لعام 2005 تأكيد على تضمينه مبادئ وأهداف السياسة الخارجية العراقية بنصها((يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدولية))[9].

وتعززت هـذه الرؤية في استراتيجية الأمن القومي العراقي عام 2007 التي جاء فيها ((أدرك العراقيون ومنذ سقوط النظام السابق إنهم بحاجة إلى بناء علاقات إقليمية ودولية جدية مع الدول المجاورة للعراق تختلف عما رسخه النظام السابق من علاقات عدائية وعدوانية ليس مع هذه الدول فقط وإنما مع المجتمع الدولي أيضاً))[10].

ثانيا-الأهداف الاقتصادية والاجتماعية:

يُعدُّ الإصلاح الاقتصادي وترشيد الاستهلاك ومكافحة الفساد وضبط الإنفاق الحكومي وتشجيع الاستثمار الخارجي والداخلي من أهم أهداف الدولة الاقتصادية، من خلال سياسة مالية واقتصادية تراعي انخفاض أسعار النفط وتقلبات الحرب على الإرهاب، بمؤسسات دولة تبنى على أسس المهنية والكفاءة والحكم الرشيد مع ضمان تكافؤ الفرص وخفض مستوى البطالة والفقر وتحسين مستوى المعيشة، فضلاً عن تعزيز الهوية الوطنية [11].

ثالثا-الأهداف الأمنية:

إنّ تحقيق أهداف استراتيجية الأمن الوطني لا يتحقق إلا بتحقيق الأهداف الأمنية لاستراتيجية له، والتي بينتها استراتيجية الأمن الوطني العراقي لعام 2016 وتتلخص أهم أهداف الأمن والدفاع طبقاً لما جاءت به هذه الاستراتيجية بما يلي[12]:

1. دحر تنظيم داعش الإرهابي والقضاء عليه، وتحرير المدن والبلدات والقرى والمنشآت والأراضي العراقية وردع أيّ اعتداء مستقبلي من داعش الإرهابي أو غيرها من المنظمات الإرهابية.
2. إعادة الوضع الطبيعي للمناطق المحررة وتعويض المواطنين.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. القدرة على دحر أو ردع العدوان الخارجي على العراق.
4. منع حدوث الجرائم الإرهابية أو تقليل الخسائر عند حدوثها.
5. إنفاذ القانون وتقديم أفضل الخدمات الأمنية وحماية حقوق الانسان.
6. ضمان أمن المعلومات والاتصالات وتطوير قطاعها وبنيتها التحتية بما يخدم تطور ورفاهية المجتمع.

ومن الأهداف الأساسية الأخرى لضمان الاستقرار هو تعزيز دور القوات المسلحة عبر تعزيز البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى جاهزيتها بما يمكنها من الدفاع عن أمن البلاد، وإنّ مهام القوات المسلحة تتحدد بمجموعة عناصر تشكل الإطار العام لدور هذه القوات والتي تنبثق من التفويض الذي توفره الحكومة لها، وهذه العناصر كالآتي[13]:

1. تعد القوات المسلحة العراقية مسؤولة عن حماية العراق وأمنه وشعبه من أيّ تهديدات خارجية وداخلية وفي مقدمتها الإرهاب، فضلاً عن حماية البنية التحتية للبلاد، والأهداف الاستراتيجية الأخرى.
2. تسعى القوات المسلحة وباستمرار إلى تطوير أدائها وقدراتها ومهامها.
3. المشاركة في الأمن الجماعي من خلال قيامها بدور فاعل في ترتيبات الأمن الدولي والإقليمي.
4. تُعدُّ وزارة الدفاع مسؤولة عن تكاليف بناء مؤسساتها الدفاعية وقدراتها المختلفة، وفق خطة الموازنة السنوية التي تقرها الحكومة.

وتظهر أهمية الدافع العسكري للأمن الوطني العراقي، من خلال عملية بناء قوة عسكرية عراقية قادرة على حماية القيم الحيوية وحماية الأمن الخارجي والداخلي يعطي الأمان لقدرات الدولة الأخرى أنّ تنمو وتتطور لتحقق أهداف الاستقرار بمفهومه الشامل، فإذا كان الأمن الخارجي هو إقامة منظومة عسكرية متكاملة لردع العدو المحتمل وحماية الوطن وتحقيق الأمن من التهديد الخارجي، فإنّ الأمن الداخلي هو شعور المواطن بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الدولة وتحقيق حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها[14].

ومن الأهداف الأمنية الأخرى التي تسعى الدولة العراقية إلى ضمان تحقيق أهداف استراتيجية الأمن الوطني العراقي ومنها:

1. مكافحة الارهاب: تخشى الدولة العراقية من احتمالية عودة تنظيم" داعش" الإرهابي مرة أخرى إلى العراق في ظل وجود العديد من المؤشرات التي تؤكد على عدم القضاء على التنظيم بشكل كامل، وهوما يتطلب رؤية موحدة تحدد أطر الإرهاب لمواجهته [15].

2. دحر الجريمة المنظمة: من خلال وضع سياسات فعالة لاستئصال جذور الجريمة المنظمة وتوجيه منظومات الأمن والأجهزة الخاصة وغيرها للبحث عن عصابات الجريمة المنظمة بأنواعها وأماكن تواجدها وفعالياتها وتداول أموالها، فضلاً عن تعطيل مصادر تمويل المنظمات الإرهابية[16].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

3. القضاء على المظاهر المسلحة في العراق: مع تصاعد الصراعات في العراق برزت ظاهرة أنتشار السلاح خارج نطاق سيطرة الدولة [17].

4. دعم أمن الفرد وأمن المؤسسات، إنّ من ضرورات استقرار أيّ دولة هو توفير وحضور الأمن والأمن الوطني وينعكس ذلك على استقرار الحياة السياسية والمجتمعية خاصة، ولا يُغفل أيضاً الاستقرار على باقي الأصعدة المختلفة في الحياة من خلال توافر الحريات والحقوق المدنية والسياسية فضلاً عن المشاركة السياسية، ونَجَّد دور المؤسسات السياسية ذلك واضحاً في الأنظمة السياسية الديموقراطية حيث تؤثر البنية السياسية الديموقراطية في تحقيق فرص الأمن والأمن الوطني[18].

لهذا، فإنّ حماية الشعب العراقي وممتلكاته ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها الإرهاب، فضلاً عن حماية البنية التحتية للبلاد والنفط وخطوط نقل الطاقة والأهداف الاستراتيجية والحيوية للدولة العراقية ويُعدُّ من الأهداف الأساسية لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي[19].

لذا، فقد شكلت الأهداف الاستراتيجية مجموعة من الخطط والسلوكيات تؤطر ما تستدعيه من أهداف وغايات وطنية ومن بين تلك الأهداف الإدراك الاستراتيجي والذي يمثل حاجة حتمية لصناع القرار في الدولة ويقوم على مجموعة من الرؤى المنّهجية لقراءة وفهم الحاضر متجهاً نحو المستقبل المنشود لما يحقق التوازن بين الاهداف والقدرات تجنباً لإخطاء الماضي، وعليه فإنّ تطبيق أيّة استراتيجية ينبع من قدرتها على توظيف المتغيرات المستجدة، واستغلال مكامن القوة، وانتهاز الفرص السانحة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

المطلب الثاني
عوامل القوة الوطنية المؤثرة في بناء استراتيجية الأمن الوطني العراقي

يرتكز الأمن الوطني لأيّ دولة على جميع عناصر القوة المتاحة والموظفة توظيفاً أمثل سواءٌ أكانت سياسية أم اقتصادية أم عسكرية، وهي بمجموعها تُمثل عناصر تُكمل بعضها البعض لضمان الأمن الوطني للدولة، وإنّ الارتقاء بأداء هذه القدرات يمثل السبيل الأهم والكفيل لبناء وتدعيم الأمن الوطني للدولة في ضوء تغيرات البيئة الداخلية والخارجية من خلال منظومة وطنية للتخطيط الاستراتيجي لكي تُعزز الدولة دورها ومكانتها لحماية كيانها وأمنها الوطني، وفي ضوء ذلك سنتناول تأثير المقومات الوطنية في صياغة استراتيجية الأمن الوطني، وكما يأتي:

1: العامل الجغرافي:

تكمنُ أهمية العراق الاستراتيجية في النفط والموقع الجغرافي والتكوين السكاني والعمق التاريخي، وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المديين القريب والبعيد، ستبقى عوامل فعالة ومؤثرة تمنح العراق قيمة استراتيجية كبرى، هكذا أعطت الجغرافيا لهذا البلد ميزة وعباً في آنّ واحد، فهو بحكم هذا الموقع داخل بيئته الإقليمية

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أضفى عليه أن يلعب دوراً ويأخذ مكانة إقليمية متميزة، فالدور شأن مغري في العلاقات السياسية الدولية كلما تصاعدت قيمته تصاعدت المكانة السياسية للدولة، إلّا إنّه عبئاً عليها حيث يفرض تواتر دائم لإمكاناتها وتأهيل مستمر لها حتى تتكافيء مع متطلبات هذا الدور وتنفيذ الأدوار المستقبلية المرسومة له[20].

فضلاً عن ذلك، تتعدى أهمية الموقع الاستراتيجي إلى القدرات المادية والمعنوية، وحسب تعبير (أنتوني ليك) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إنَّ أهمية العراق الاستراتيجية تكمن في النفط والموقع الجيوبولتيكي والتكوين السكاني والعمق التاريخي، وهذه عوامل لا يمكن تغييرها على المدى القريب ولا البعيد، وستبقى عوامل مؤثرة وفعالة تمنح العراق قيمة استراتيجية كبرى، بل وتزداد هذه القيمة مع مصادر النفط عند أغلب الدول المنتجة له، وفي خطاب الرئيس بوش الأبن عام 2003 قال: (إنَّ العراق محرراً يمكنه أنّ يظهر الدور الذي تستطيع الحرية أن تلعبه في تغيير هذا الإقليم بأهميته الاستراتيجية الكبرى)[21].

ووفقاً لذلك فعلى صانع القرار العراقي إدراك أهمية الوزن الجيوبولتيكي للعراق في ظل المعادلة الجيوبولتيكية العالمية وموقعه منها عند بناء وصياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي، لأن أغلب النظريات الجيوبولتيكية والاستراتيجية تضع العراق في قلب المنطقة الجيوستراتيجية الأهم في العالم، فضلاً عن ما يمتلكه العراق من موارد الطاقة التي تؤهله لأنّ يكون نقطة ارتكاز لقوى عالمية في رسم الاستراتيجية الاقتصادية العالمية لما لمصادر الطاقة من تأثير في مكانة الدول العالمية، إلى جانب ما يحدث من تطورات تُعدُّ تحدي أمني عالمي يستلزم تجميع القوى العالمية والإقليمية في ظل استراتيجية الاستقطاب المتمثلة في التحالفات العالمية لمواجهة الإرهاب[22].

إنّ الوزن الجيوبولتيكي العراقي كمعطى لم يعدُ رديفاً للأمن بل هو ضرورة ملحة من أجل بناء الأمن، ولا سيما إنّه يشترك معه في تحمله للمتغيرات الحقيقية التي تنال من الحاضنة الأساسية للعراق حيث القدرة الشاملة، فما من دولة تستطيع حماية بنائها الاستراتيجي إلا ورصفت استراتيجيات توظيف للمقومات قائمة على أساس توليد المعطيات الداعمة لحقيقة الأمن الوطني بكليتها، وعلى هذا الأساس فالعراق مدعو إلى تحديد ما ينبغي تحديده كتوطئة لصياغة استراتيجية أمنية شاملة قادرة على دعم مكانته، والذي ينبع من دور الجيبولتيك في تحديد موقع العراق وأهميتهُ وبيان أهدافهُ الخارجية من خلال تأثير هذا المقوم في رسم وصياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي[23].

2: العامل الاقتصادي:

إنّ للعوامل الاقتصادية العراقية دورًا مهمًا ومؤثرًا في تحقيق وبناء استراتيجية الأمن الوطني العراقي، ليس لأنها تتعلق بالجانب الاقتصادي للدولة، وإنّما تُعدُّ عامل أساس في بناء التوازن بين الطبقات الاجتماعية المختلفة فضلاً عن تحقيق التنمية البشرية، ويبرز تعلقه المباشر بالأمن الوطني من خلال ما يأتي[24]:

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

أ- يتحقق الأمن الاقتصادي عندما تكون الدولة قادرة على تأمين اقتصادها وتحقيق مشروعاتها الاقتصادية ضد أيّ تهديد داخلي أو خارجي.

ب- الأمن الاقتصادي يعني ديمومة الموارد التي تعد مقوّماً رئيسياً لعملية التخطيط والبناء لاستراتيجية الأمن الوطني.

ت- الأمن الاقتصادي لا يتحقق إلّا بوساطة التنمية البشرية.

ث- الأمن الاقتصادي يعني غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

فالعراق يمتلك إمكانات تؤهله لبناء اقتصاد متنوع إذ تجري فيه مياه نهري دجلة والفرات، ولديه قدرات بشرية عاملة وكفاءة في مختلف المجالات، وطاقات في مختلف المجالات، وطاقات وموارد اقتصادية، فيما لو استخدمت بصورة صحيحة لأصبح من الممكن النهوض باقتصاد البلد وتحقيق مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي[25].

كما إنَّ إصلاح الاقتصاد العراقي يتطلب وضع استراتيجية تنموية بعيدة المدى وفي إطار خطة علمية ومدروسة بشكل دقيق وأنّ تكون كلاً لا يتجزأ من إصلاح شامل يمتد إلى الجانب الاجتماعي والسياسي في إطار عملية تكاملية، وأن تكون عملية واعية تتطلب إزالة القيود والعقبات التي تقف إزاء التحول في طبيعة النظام الاقتصادي وفلسفته، تبدأ من إعادة صياغة دور الدولة إلى إتباع حزمة من السياسات الاقتصادية التي تؤدي إلى ضبط المتغيرات الاقتصادية الكلية بغية الوصول إلى وضع مقبول للتوازن الداخلي وميزان المدفوعات[26].

وقد أصبح هنالك ضرورة ماسة لأخذ السياسة الاقتصادية للدولة بعين الاعتبار عند إعداد استراتيجية الأمن الوطني لكون إنّ السياسة الاقتصادية للدولة تشكل أحد الركائز الدائمة لتأمين الأمن الوطني، ولكن دمج السياسة الاقتصادية داخل استراتيجية الأمن الوطني يتطلب النظر الى العناصر التالية [27]:

أ- المصالح الاقتصادية كمصلحة عليا للدولة: إنّ الأمن الوطني للدولة لا يمكن حمايته بالأسلحة المتطورة وحدها لكن تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء برفاهية المواطنين والمقيمين على أرض الدولة يُعدُّ أحد العوامل الرئيسة لحماية الأمن الوطني.

ب- إشراك المنظمات غير الحكومية: إنّ تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني تتطلب إشراك المنظمات والمؤسسات غير الحكومية حتى يتم حماية أمننا الوطني بصورة شاملة وفاعلة، وإنّ العاملين في المنظمات غير الحكومية هم أكثر الناس قدرة على الالتصاق بعامة الناس وبالتالي عكسها للمسؤولين في شكل توصيات يمكن الأخذ بها لحماية الأمن الوطني للدولة في جميع جوانبه.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وتُعدُّ القدرات الاقتصادية للدولة ركيزة أساسية في بناء استراتيجية أمن وطني متكاملة من حيث الإمكانات والموارد التي تعمل على تحقيق الأمن الاقتصادي للدولة مما يمكنها من النجاح في التخطيط الاستراتيجي وعملية صنع القرار السياسي الذي يُعدُّ الأساس في توجيه استراتيجية الأمن الوطني لتحقيق أهداف الدولة ومصالحها.

3: العامل العسكري:

إنّ العلاقة بين الأمن الوطني والاستراتيجية العسكرية تتم من خلال الموائمة بين الغايات والأهداف الوطنية وبين الإمكانات والقدرات الفعلية بما يدعم توجه قوى الدولة لتحقيق أمنها الوطني، فإنّ صناع القرار عادة ما يصوغون السياسة الوطنية العليا في ضوء الأهداف والغايات الوطنية خلال مرحلة محددة، وقد يكون التحديد المرحلي زمنياً أم فترة حكم بعينها أم من خلال حدث وطني هام يجري الأعداد له، ولأجل ذلك بدأ البعد العسكري وخصوصًا في العراق من أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية تبعاً لترسيخ القناعة بأهميته المحورية في مواجهة التحديات الانتقالية والمتداخلة التي يتعرض لها الأمن الوطني العراقي[28].

ولهذا تحتاج استراتيجية الأمن الوطني العراقي إلى تطبيق وفاعلية الأداء في الإدارة والتخطيط الاستراتيجي والتي ستكون التطبيق الفعلي للأهداف الداخلية لاستراتيجية الأمن التي سيعتمدها صانع القرار الاستراتيجي العراقي، لتكون الرؤية الحقيقة للأجهزة الأمنية العراقية ابتداءً بالدفاع وانتهاءً بالأجهزة الاستخباراتية العراقية.

وإنّ دور وأهمية المؤسسة العسكرية والأمنية وبالذات الجيش العراقي في مرحلة ما بعد الانتصار العسكري الحاسم على تنظيم داعش الإرهابي لا يقل أهمية إطلاقا عن دوره وأهميته قبلها، حيث إنّ وجود قوات مسلحة كفؤة ومدربة تدريباً جيداً وذات قدرات تسليحية عالية ستشكل ضمانة كبيرة للأمن الوطني العراقي وإنّ الاستعداد لما ينبغي فعله في إطار عمل المؤسسة العسكرية لما بعد داعش الإرهابي بات أمراً ضرورياً لتلافي الأخطاء والإخفاقات التي وقعت في السابق ومستفيدين من دروس التجربة التي مر بها العراق في حربه مع الإرهاب وخصوصًا تنظيم داعش الإرهابي[29]

وعلى المدى الطويل، سيتعين على المؤسسة العسكرية العراقية تعزيز الأمن الوطني العراقي من خلال الاهتمام بالتماسك الشامل لوضع الردع والدفاع المتطور الخاص بها وبالقدرات القتالية والتسليحية والمناورات العسكرية والخطط في جميع المجالات (الجوية، والبحرية، والبرية والالكترونية، والدفاع الصاروخي)، فضلاً عن توخي المرونة في تعديل الأساليب القتالية (العقيدة القتالية) لمواءمة التهديدات والتحديات الجديدة الداخلية والخارجية، وهذا سيضمن تعزيز موقف الردع والدفاع للمؤسسة العسكرية العراقية وإمكانية استمرارها في الوفاء بمسؤولياتها الكبرى في حماية العراق أرضاً وشعباً[30].

كما إنَّ القوة العسكرية تحظى بمكانة واهتمام واسع من قبل الدول مكنّها من لعب دور ريادي في الأمن الوطني للدولة وجعلت من المساس به أمر في غاية الصعوبة ولهذا فالدول تولي اهتماماً للجانب العسكري عند

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

صياغة استراتيجيات الأمن الوطني، وطبقاً لذلك فإنّ العراق عند صياغة استراتيجيته للأمن الوطني يتم إشراك مسؤولي الأجهزة الأمنية المختلفة لما لها من دور مهم في رسم وبيان الأهداف الواجب تحقيقها عند صياغة الاستراتيجية للحفاظ على الأمن الوطني ومواجهة التهديدات الداخلية والخارجية لكون إنّ تلك الأجهزة تمتلك القوة القاهرة بحكم القانون لمواجهة التهديدات المحتملة، وبهذا فأن تحقيق القدرة العسكرية وتطويرها يعد بحد ذاته دافعاً مهماً للأمن الوطني العراقي يحفظ للعراق سيادته التي تقع في أولويات أهداف استراتيجية أمنها الوطني.

4: العامل السياسي :

إنّ صياغة استراتيجية الأمن الوطني هي مسؤولية المستوى السياسي، وإنّ المستوى الأمني يقوم بترجمة ما يصوغه المستوى السياسي من ملامح لهذه الاستراتيجية، وعليه يجب أنّ تكون استراتيجية الأمن الوطني مرتكزة على ضمان الاستقرار واستمرار النظام السياسي من خلال ضمان الجبهة الداخلية بتوحيد رؤى القوى السياسية وإشراك الجميع في السلطة، وكما يمكن أنّ يتحقق ذلك باحتواء التهديدات المسلحة وغير المسلحة والتي تشمل الجوانب الفكرية والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالعنف والإرهاب، وقطع إمداداته الخارجية عنها، وإنّ أغلب دول الجوار لها مصالح حيوية بالعراق وتسعى إلى تحقيقها بوسائل مختلفة مباشرة وغير مباشرة، مشروعة وغير مشروعة ويجب تنظيم العلاقة مع دول الجوار وفق المصالح المشتركة[31].

ولا يمكن بناء استراتيجية للأمن الوطني الداخلي لغرض صيانة النظام السياسي وزيادة منعته ومعالجة التحديات الداخلية وسد الثغرات وتحقيق التنمية الشاملة وتوسيع قاعدة الاتفاق على الرأي، كل ذلك سوف لن يتحقق دون ترابط بين الأمن الداخلي والأمن والخارجي[32].

لذلك يتطلب من العراق أنّ يؤمن علاقات قائمة على أساس إنجاز خطوات التكامل الوطني نظراً لتشعبات ارتباط القضية العراقية إقليمياً، وإنّ قراءة واقعية لمنحنيات الأداء الخارجي طوال السنين الماضية يوضح أنّ السياسة الخارجية العراقية لم تكن يوما ما عاجزة عن بناء التوازنات الاستراتيجية خاصة في ظل ما تتميز به تلك السياسة من تبدل مستمر للمدركات الأمنية وتحدد المدلولات للأفق الاستراتيجي[33].

فضلاً عن ذلك، فإنّ (ثنائية تحقيق المصالح ومنع الآخرين من تحقيق مصالح) خلق بيئة تصارعيه بين دول الجوار الجغرافي والمنطقة أصبح مسرحها العراق، وتمظهرت بانفلات أمني وتراجع كبير في التنمية خصوصاً البنى التحتية، قابل هذا عدم وجود مشروع واضح ومحدد للقوى السياسية والحكومات المتلاحقة أو لنقل وجود برنامج يتعارض مع الأطماع الخارجية في العراق ولم يستطيع هذا المشروع للدول أن يكيف بين المصلحة العراقية والمصالح المشروعة للدول الأخرى باستراتيجية خفية تعتمد الإخلال الأمني والإعاقة الاقتصادية مما أضر بالعراق كثيراً[34].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

https://doi.org/10.61353/ma.0160247

المطلب الثالث
الدور المستقبلي لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي في دعم الأمن الدولي

إنّ التغير السريع في البيئة الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي برزت من خلال الحاجة إلى أهمية أنّ تستند صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي على البعد المستقبلي، لذلك فقد بات من المهم اليوم إنّ الاستراتيجية لا تأتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة تحدد أهدافاً واضحة ومحددة، تترك للاستراتيجية مهمة تحقيقها وتستعين على ذلك بالتخطيط الدقيق المتعقل والمتبصر القائم على تحديد محاور خاصة، ووضع خطط آجلة ومتوسطة وحالية لتحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة، إذن فالسياسة العامة والاستراتيجية والتخطيط هي حلقات ثلاث مترابطة في سلسلة واحدة[35].

وعليه، فإنَّ الإطار العام لأيّة استراتيجية أمن وطني مستقبلية في العراق عليها أنّ تحاكي المصالح العليا للدولة وتتكون مما يأتي[36]:

1. الموقف الذي تسعى الاستراتيجية إلى مواجهته.
2. الأهداف المطلوبة.
3. الموارد والإمكانيات المتوافرة لاستخدامها في تحقيق الأهداف.
4. الوسائل والأدوات التي يتم ترجيحها والتنسيق بينها لتحقيق الأهداف مما يؤدي إلى تفعيل القدرات والحد من التناقضات.
5. الخطط الفرعية التي من خلالها تتميز الاستراتيجية بالمرونة في مواجهة ما يستجد من أحداث.

ان وضع تصورات مستقبلية لمختلف السيناريوهات التي يمكن أنّ تواجهها الدولة العراقية بغية وضع وصياغة خططها الاستراتيجية بما في ذلك استراتيجيتها العسكرية وتنظيم مؤسساتها العسكرية والأمنية وتقويتها، بهدف حماية مصالحها الوطنية والقومية والتخطيط لإدارة العمل الأمني والعسكري عند مواجهة تحديات أمنية خطيرة على المستويات الداخلية والخارجية من خلال وضع تصورات عن مطالب وأغراض الأمن الوطني العراقي في مرحلة ما بعد الانتصار العسكري الحاسم على تنظيم داعش الإرهابي في العراق. ويمكن وضع المشاهد المستقبلية كالتالي:

أولاً: مشهد الثبات في استراتيجية الأمن الوطني العراقي

يُبنى هذا المشهد على فرضية مفادها: "إنّ الثبات في الاستراتيجية يعني كلما زاد التمسك في الاستراتيجية الآنية كلما زاد من فاعليتها ونتائجها الواقعية، لكنها قد لا تمتلك القدرة على مواجهة الأحداث والتهديدات المستقبلية التي تواجه عمل وتنفيذ هذه الاستراتيجية" .وعليه يجب ان يكون هناك تخطيط استراتيجي قادر على مواجهة الثبات في الاستراتيجية.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

وبالأخص إنّ التخطيط من المهام الرئيسة للقيادة الاستراتيجية وعنصراً مهماً لثبات منظومة الأمن الوطني، إذ إنّ التخطيط يرتبط بالمستقبل واستخدام علم المستقبل والنظريات والأساليب العلمية الحديثة التي تساعد على ذلك، فهو عملية تقوم بها المؤسسات الاستراتيجية للدولة من أجل تحديد أهداف مستقبلية ومواجهة تحديات محدقة واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لردع هذه التحديات وتحقيق الأهداف المنشودة ،ونتيجة التداعيات والانعكاسات السلبية التي تمسُّ مسار عمل المؤسسات الاستراتيجية للدولة العراقية، يعاني العراق اليوم من حالة ضعف في منظومة التخطيط الاستراتيجي وهو ما أنعكس سلباً على عمل معظم مؤسسات الدولة العراقية ونتاجها التي باتت تعاني من ضعف في التخطيط الاستراتيجي الذي يمثّل أحد السمات الرئيسة للعصر الحديث وأساس عمل المؤسسات الحكومية لأجل تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة[37].

وإنَّ ما واجهه الامن الوطني العراقي هو تحدا جدا كبير انعكس ناجمة عن تأثير واضح لما يعاني منة الامن الدولي وهو خطر الإرهاب الدولي

كما يعد الإرهاب هو أحد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهو من أبرز النتائج التي يتمخض عنها التراجع الذي يصيب مجمل أبعاد الأمن الوطني، فالإرهاب يعد ثمرة طبيعية لتردي الأوضاع بمجملها في بلد ما، ويعيق الإرهاب عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن ثم تردي مستوى وعي الأفراد، مما يولد الاختلال في الأمن الوطني [38].

وإنّ البيئة الاستراتيجية للعراق تضم–كنظيرتها في الدول الأخرى– تركيبات ومكونات وركائز ذات ملامح ثابتة ومتغيرة في الوقت نفسه التي تشكل تأثيراً وتبلوراً للملامح العامة في البيئة الأمنية داخل العراق، وتعرف البيئة الاستراتيجية على إنّها مجموعة لملامح بُنية البيئة الأمنية، انطلاقاً من تأثير العناصر الاستراتيجية التي تضم (الجغرافية، والاقتصاد، والسياسة، والاجتماع، والسكان)، وهذه العناصر تساعد بنحو كبير في بلورة ملامح البيئة الأمنية داخل العراق بالاشتراك مع العناصر والتحديات الأمنية التي تعصف بالمشهد الأمني ولاسيما في الآونة الأخيرة والتي تتمحور حول (انتشار السلاح، والإرهاب، والمخدرات، والفساد، والجريمة)، لذا نجد التركيبة البنيوية للبيئة الأمنية في العراق ذات عناصر متعددة ومعقدة بحيث أثرت بنحو كبير على المشهد الأمني (المضطرب) الذي غالباً ما يتصف بالغموض والتقلب من حين إلى آخر[39].

وهذا الإمر بطبيعته له العلاقة والارتباط بالأمن الدولي فنتيجة لما يحصل في البيئة الاستراتيجية العراقية هو انعكاس وامتداد للبيئة الدولية وبالتالي يؤثر على الامن الدولي ويتأثر به ولأيمكن ان تكون هناك استراتيجية ثابته للأمن الوطني .

وعليه، فإنّ قدرة العراق في القضاء على الإرهاب يتم بدعم المنظومة العسكرية والأمنية من خلال تطوير الجيش العراقي الجديد بأساليب حديثة ومتطورة وفعالة وأنّ يكون مجهزاً بالمعدات الحديثة وأن يكون

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

تعداده معتدلاً وقادراً على حماية السلامة الإقليمية ، وبتحقيق ذلك سيتمكن الجيش من سحق التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمن الدولة ومصالح شعبها، والأمن الوطني لابد من أنّ يترافق مع تسليح الجيش وتجهيزه بشكل يتناسب مع حجم الأخطار المحتملة لكل الأبعاد التي تسهم في دعم الأمن، فالمواجهة الأمنية لا تكفي للقضاء على التطرف وإنّما يستلزم معها المواجهة الفكرية والشرعية[40].

مما لا شك فيه، إنّ الأمن الوطني العراقي بمؤسساته الأمنية يحتاج الى بناء الإدراك الاستراتيجي للتهديدات المقبلة ومدى تأثره بالأمن الدولي، وان لا يعتمد على استراتيجية الثبات النسبي .

فمشاكل الداخل وتهديداته المختلفة لم تزل تتغذى على نتائج التغيير بعد عام 2003وتداعياتها، وعليه فإنّ أهمية الإدراك الاستراتيجي في الأمن الوطني العراقي تكمن في النقاط الاتية[41]:

أ- امتلاك صانع القرار للأدراك الاستراتيجي يعني وجود رؤية واضحة وبعد نظر وعمق للاستشراف الاستراتيجي الذي يقود لتوضيح الخيارات التي تلزم المستقبل من خلال الفعل الاستراتيجي.

ب- يجعل الإدراك الاستراتيجي الدولة قادرة على تسويق ذاتها ومؤثرة في بيئتها والحفاظ على وجودها واستقلالها من خلال المشاركة واتخاذ القرارات على المستوى المحلي والإقليمي أو الدولي.

وإنّ امتلاك منظومة للإدراك الاستراتيجي(كفاءات متخصصة) تجعل الدولة قادرة على بناء وتنفيذ استراتيجية أمن وطني تتعامل مع التحديات والتهديدات الحالية التي تواجهها والوصول إلى تحقيق أهدافها المطلوبة. وبالتالي يجب ان يتم التعامل مع أهمية بناء مرتكزات قويه للأمن الوطني العراقي نتيجة لأهمية العراق في الشرق الأوسط واهمية مكانته التي تؤثر وتتأثر بما يتعلق بالأمن الدولي، ولاتتبني استراتيجية ثبات نسبي وهذا ما يقودنا الى المشهد الثاني.

2: مشهد التغيير في استراتيجية الأمن الوطني العراقي0

يبنى هذا المشهد على فرضية مفادها: "إنّ التغيير في الاستراتيجية يتوقف على طبيعة المراحل التي تمر بها الدولة، فإنّه كلما تنوعت وتغيرت الخطط والاستراتيجيات كلما أعطت قوة ونتائج لتواكب التغييرات التي قد تحدث مستقبلاً في عمل استراتيجية الأمن الوطني العراقي لمواجهة أحداث المستقبل".

فإنّ استراتيجية الأمن الوطني ليست حالة ثابتة وجامدة وإنّما هي حالة حيَة متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف التاريخية، ونوعية التهديدات وتغيرها من وقت لآخر، وأنّ الاستراتيجية لا تكمن في وجود عناصر القوة وإنّما في استثمارها وتوظيفها توظيفاً حياً، فمن طبيعة الأشياء في ممارسة استراتيجية الأمن الوطني تحتم استخدام أدوات القوة بجوانبها المختلفة لأغراض الدفاع عن مقومات وأركان الدولة ومصالحها الحيوية، فالقوة ليست مادية أو معنوية فقط، وإنّما هي محصلة لهما معاً وفي أشكال مختلفة[42].

وعليه، فإنّ الواقع الأمني الذي يعيشه العراق بكل مرافقه المدنية والعسكرية ومستقبل الوضع الأمني في ظل النظام الديمقراطي، يتطلب من صناع القرار في العراق استيعاب المفاهيم الحديثة للأمن وتوظيفها في

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

استراتيجية الأمن الوطني، إذ يُعدُّ ركناً أساسياً في بناء الدولة وترتيب علاقاتها بالمجتمع الدولي ولاسيما الدول المحيطة بها[43].

لذلك، إنّ وجود استراتيجية للأمن الوطني في العراق هي حاجة ملحة لأنّ الواقع الذي يعيشه العراق بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلاً عن المستقبل بات يتطلب أكثر من أيّ وقت مضى وجود استراتيجية واضحة المعالم والأهداف وآليات التنفيذ، ومن هنا فإنّ استراتيجية الأمن الوطني لا تأتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة لها ومقاصد محددة يتم وضعها عن طريق التخطيط الدقيق لأجل تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة، لذلك فأنّ استراتيجية الأمن الوطني العراقي ليست حالة ثابتة وجامدة، وإنّما حالة حيّة متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل ونوعية التهديدات وتغيرها من وقت لآخر[44].

ولهذا، فإنّ الموقف الأمني في العراق هو في حالة تغيير مستمر ينبغي أن ينعكس ذلك على استراتيجية الأمن الوطني، لذا فإنّ التخطيط الحكيم من صميم عملية تطوير القوة، فإنّ العراق يجب أن يقوم بتطوير هياكل القوة ومستوياتها بالمرونة اللازمة لمواجهة التغييرات الرئيسة لحجم ومستوى التهديدات في المستقبل، إلّا إنّه من المهم أن يدرك طبيعة التغيير المطلوب (خصوصاً) في بنية القوات المسلحة[45].

فإنّ الأمن ومهما بلغ من درجات التطور لابد وأنّ يُخترق، وإنّ الحديث عن أمن متكامل وغير مخترق ضرباً من ضرب الخيال وأنّ السياسة ومهما بلغت من تقدم ورقي وتطور لا يمكن لها أن تحل محل الأمن فالأمن معقود برجال تراكمت لديهم الخبرة لسنوات طوال لكي يتعلموا كيف يتعاملون مع هذا الحدث وغيره[46].

لذلك لابد أنّ تكون سياسات الأمن الوطني للأعوام المقبلة، كمخرج للتخطيط الاستراتيجي متلائمة مع روح العصر وسمات القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة بالقيادة الجامعة أو التكميلية في الأداء الاستراتيجي التنفيذي لكل مفردات الأمن والاستقرار وسبل تعزيزه.

وفي ظل الوضع الإقليمي ومخرجاته فإنّ العراق يقع في محيط إقليمي معقد فيه دول غير متصالحة وفيه مشكلات متداخلة وعميقة فضلاً عن القضايا الدولية الشائكة، وأنّ يدرك صانع القرار العراقي حجم الدور الراهن والمستقبلي للعراق وأن يعمل على بلورة مواقف تكون عنصر استقرار وتوازن لأطراف القوى الإقليمية، والذي يمكن أنّ تتحدد استراتيجية العراق حيال المحيط الإقليمي وخاصة دول العمق الاستراتيجي في عدة اتجاهات أهمها، السعي نحو الحفاظ على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة وأوراق المناورة إزاء الدول الفاعلة في البيئة الإقليمية وكذلك الحرص على الابتعاد عن الخلافات مع هذه الدول والسعي دائماً نحو حلها بشكل سلمي، ومن أجل تحقيق عنصر التوازن والاستقرار الداخلي الذي تسهم فيه دول العمق الاستراتيجي بشكل كبير فلابد من تبني سياسة مؤثرة في دول الإقليم، وهنا لابد أنّ يصبح العراق دولة ذات أدوار فَعّالة حيث يكون حضوره في المجال الذي ينتمي اليه ملموساً وقوياً وذا فعّالية عالية[47].

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

إنّ هذه الأهمية التي ينطوي عليها السعي نحو تحقيق الهوية الوطنية لدورها المهم في تعزيز الأمن الوطني كأحد أبرز القضايا الوطنية التي تواجه العراق الآن وفي المستقبل، وتَتّطلب بل وتُوجّب على النخب الفكرية والسياسية ومراكز الأبحاث والدراسات الحكومية والمستقلة البحث في أفضل السبل والأعمال التي تساعد في تعزيز الهوية الوطنية من خلال تعزيز إيمان المجتمع بأهميتها في تحقيق الأمن والاستقرار وفي منع الانقسامات والخلافات الحادة بين أفراد المجتمع ومكوناته وبما يساعد أيضاً في تكوين رؤى ومواقف موحدة إزاء القضايا الوطنية الكبرى رغم تعدد الاجتهادات حولها لكن في ظل الهوية الوطنية الموحدة[48].

كما إنَّ سياسة الأمن الوطني لم تُعدْ شأناً عسكرياً مستقلاً لوحده، فنجاح الاستراتيجية الوطنية يحتاج أنّ يكون متكاملاً مع المناهج الاستراتيجية السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي تعكس الوحدة الضرورية لسياسة الأمن، وأنّ تطور سياسة الأمن وإدارتها يحتاجان إلى السيطرة السياسية المؤثرة لغرض تأمين التوحد للعناصر الوثيقة الصلة المختلفة التي يُمكن أن يُعّتمد عليها في القرارات السياسية لترجمة السياسة عند صياغتها إلى خطط محددة لتنفيذها من قبل الأجهزة المعنية[49].

ويتضح مما تقدم، إنَّ صياغة أنموذج لاستراتيجية الأمن الوطني العراقي أمراً في غاية الأهمية، ، وأنّ الاستراتيجية هي عامل النجاح الأساس وهي حجر الزاوية التي تُمكن الإدارة من الانطلاق، ومن خلالها تصل الدولة إلى حالة من التميز والتعامل بفاعلية مع متغيرات المستقبل الغير مستقرة، فالتغيير لا يحدث تدريجياً وإنّما يظهر بشكل مفاجئ، وهذا ما يؤكد على أهمية وضرورة الادراك بان الامن الوطني جزء لا يتجزأ مما يحدث في الامن الدولي .

الخاتمة

إنّ استراتيجية الأمن الوطني ترتكز على عدد من الأهداف والمقومات التي تعتبر العنصر الأساس في رسم وبناء أيّ استراتيجية وطنية لمواجهة التحديات في المستقبل ، وأنّ جوهر الأمن الوطني والهدف الأول والأهم بالنسبة لكل الدول هو العمل على تلبية الحاجات وحماية المصالح وتحقيق الأهداف، وهي تضع استراتيجياتها الخاصة لتحقيق ذلك مع اختلاف قدراتها ووسائلها وأساليبها وعليه ان الامن الوطني العراقي يراعي أهمية هذه الأهداف والمقومات التي بدورها لها تأثير كبير جداً في الامن الدولي انطلاقا من عناصر القوة التي يمتلكها و الأهداف التي يجب تحقيقها وبالتالي بناء دور مستقبلي فقد يتناسب مع حجم التغير في الامن الدولي لذلك يجب ان تكون هناك استراتيجية ديناميكية ومتلائم مع حجم التغيرات في البيئة الاستراتيجية الدولية و ان يكون الامن الوطني العراقي داعما قادرا على مواجهة تحديات الامن الدولي .

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

المصادر والمراجع:

(1) قيس كريم نافل, الأمن الوطني العراقي وتحدياته الداخلية, في كتاب: التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي, كراس النهرين : العدد(11), مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2018, ص16.
(2) المصدر نفسه, ص28.
(3) ابراهيم خليل العلاف وأخرون, مخاطر خطاب المكونات على العملية السياسية في العراق, التقرير الاستراتيجي2011- 2012, مركز الدراسات الإقليمية, جامعة الموصل, 2012, ص31-32.
(4) فاخر حمود كاظم, الأمن والتكامل إشارة خاصة للحالة العراق, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2019, ص192.
(5) خيري عبد الرزاق جاسم, إشكالية الهويّة الوطنية في العراق وسبل ترسيخها, مجلة حمورابي, العدد(30), السنة السابعة, 2019, ص200-201.

(6) علي عبد العزيز مرزه نور اليا سري, الديمقراطية والأمن القومي دراسة نظرية تحليلية, أطروحة دكتوراه (غير منشورة), كلية العلوم السياسية, جامعة بغداد, 2014, ص225.
(7) ستار جبار علاي, السياسة الخارجية العراقية وإمكانيات التفاعل الإقليمي, في كتاب: علاقات العراق الدولية وانعكاساتها على الأداء السياسي, بيت الحكمة, بغداد, 2012, ص74-75.
(8) ناظم نواف الشمري, سيادة العراق الوطنية الواقع وآفاق المستقبل, المجلة السياسية والدولية, العدد(21), كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, 2012, ص75.
(9) دستور جمهورية العراق, الجمعية الوطنية العراقية, آب, 2005, ص5.
(10) العراق اولاً: استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007_ 2010, , ص13.
(11) المصدر نفسة , ص6
(12) المصدر نفسة , ص5.
(13) عبد الحسن عصفور الشمري ،أزمة التوزيع و أداء النظام السياسي العراقي بعد 2003 *.المستقبل العربي* ،عدد 522 (آب 2022)، ص132-133
(14) مهند العزاوي, استراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي, دراسة تحليلية, مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والاستراتيجية, بغداد, 2008, ص4.
(15) صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة , أثر العولمة على سيادة الدولة في الوطن العربي دراسة حالة" العراق أنموذجاً", المركز الديمقراطي العربي, برلين, 2021, ص76.
(16) فاخر حمود كاظم, مصدر سبق ذكره , ص159.
(17) صلاح الدين محمد طحيطر المشاقبة, مصدر سبق ذكره , ص76.
(18) عبد العظيم جبر حافظ, البنية السياسية الديمقراطية والأمن الوطني, مجلة قضايا سياسية, العدد(27-28), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2012, ص228.
(19) عبد علي كاظم المعموري, العقيدة العسكرية العراقية الجديدة_ الدواعي والمنطلقات والمضامين, التقرير الاستراتيجي العراقي الاول, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2008, ص193.
(20) علي عادل حبيب, مقومات الدور الاقليمي للعراق_ دراسة مستقبلية, شبكة المعلومات الدولية الانترنت, متاح على الرابط, https://nahrainuniv.edu.iq/en/node/2985 .
(21)اياد نوري جاسم, صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي(دراسة مستقبلية), رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسة، جامعة النهرين،2013 , ص266.
(57)سهاد إسماعيل خليل, المتغيرات الاستراتيجية والأمن الوطني العراقي(دراسة في توظيف الفرص), مجلة قضايا سياسية, العدد(43-44), كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2016, ص238.
(23) عبد علي كاظم المعموري وأخرون, الوزن الجيوبولتيكي ومنافذ التأثير في صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي, التقرير الاستراتيجي العراقي الاول, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2008, ص158-159.
(24) علي فارس حميد, التخطيط الاستراتيجي للأمن العراقي, مركز رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2012, ص93-94.

(25)التقرير التحليلي, خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق, الجزء الأول، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات, وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية, بغداد, 2006, ص192.
(26) كامل علاوي وأخرون, الاصلاح الاقتصادي في العراق: رؤية مستقبلية, التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2009, ص214.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0

(27) شبكة المعلومات الدولية الانترنت، متاح على الرابط, https://www.politics-dz.com/%/
(28) نبيل محمد سليم وأخرون, الأمن الوطني والاستراتيجية العسكرية, التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 2009, ص6-7.
(29) عماد علو, دور المؤسسة العسكرية العراقية في تعزيز الأمن الوطني العراقي, المركز الاوربي لدراسات ومكافحة الارهاب والاستخبارات, 2018, نقلا عن شبكة المعلومات الدولية, متاح على الرابط .https://www.europarabct/.
(30) المصدر نفسة .
(31) عبد المطلب عبد المهدي موسى, ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003-دراسة في الاسباب وسبل المواجهة, مركز العراق للدراسات, بغداد, 2018, ص162.
(32) ستار جبار علاي, مصدر سبق ذكره, ص74.
(33) فاخر حمود كاظم, مصدر مسبق ذكره, ص163.
(34) أية محمد عبد الرحمن وأخرون, حرب النوايا...العراق بين ستراتيجيات جيرانه المتعارضة ورؤية قادته الحالمة, مجلة حوار الفكر, العدد(47-48), المعهد العراقي لحوار الفكر, بغداد, 2019, ص7.
(35) مثنى المهداوي وآخرون, الاوضاع الأمنية والعسكرية, التقرير الاستراتيجي العراقي الثالث, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2011, ص201-202
(36) دينا محمد جبر وابتسام حاتم علوان, الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003 (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل), المجلة السياسية والدولية, العدد(23), كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, 2013, ص86.
37 () علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني العراقي، بحث منشور على شبكة الانترنت، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد : بتاريخ 2018/6/26، متاح على
الرابط الالكتروني: https://www.bayancenter.org/2018/06/4565/
38 () فايز محمد الدويري، الأمن الوطني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان, 2013، ص145.
39 () علي زياد العلي ، العراق ومسار البيئة الأمنية "دراسة في المكونات والتحديات "، سلسلة مركز دار البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 2020 ، ص7.
40 () علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني العراقي، مصدر سبق ذكره،ص7.
(41) عقيل مصطفى مهدي, الادراك الاستراتيجي للتهديدات المحتملة للأمن الوطني العراقي(قراءة موضوعية), مجلة النهرين, العدد(4), مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2017, ص262.
(42) مثنى المهداوي وآخرون, مصدر سبق ذكره , ص202.
(43) المصدر نفسه, ص203.
(44) حسن سعد عبدالحميد وزيد حسن, التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي بعد مرحلة (الخلايا النائمة انموذجاً), في كتاب: التحديات الداخلية والخارجية للأمن الوطني العراقي, كراس النهرين : العدد(11), مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2018, ص 59.
(45) اياد نوري جاسم, مصدر سبق ذكره , ص269-270.
(46) حسن البيضاني , بغداد والأمن هموم أخرى, مكتبة عدنان, بغداد, 2012, ص61.
(47) حيدر علي حسين, مصدر سبق ذكره, , ص21.
(47)خيري عبد الرزاق جاسم, مصدر سبق ذكره , ص201.
(49) مثنى المهداوي وآخرون ,مصدر سبق ذكره , ص203.

هذا العمل مرخص بموجب الاسناد/ غير تجاري/ 4.0 دولي. CC BY-NC 4.0